ويحذفونها ويبقون الخبر ؛ يعني أن العرب يحذفون كان وهي من غير ويبقون
الخبر أنها تحذف مع اسمها ويكثر حذفها في ثلاثة مواضع الأول بعد إن الشرطية
الثاني بعد لو الثالث بغير القرينة وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله
وبعد إن ولو كثيرا ذا اشتهر ؛ فمثال حذفها بعد إن قولهم المرء مقتول بما
قتل به إن سيفا فسيف وإن خنجرا فخنجر أي إن كان المقتول به سيفا ومثاله بعد لو
قوله صلى الله عليه وسلم اصنعوا ولو ... ولو كان الجمعة آية وقول
الشاعر لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا ؛ جنوده ضاق عنها
السهل والجبل ؛ وفهم من قوله اشتهر أن حذفها مع اسمها في غير ما ذكر
قليل ومنه ما أنشده سيبويه من لد شولا فإلى إتلائها ؛ أي من لدن أن
كانت شولا الإشارة إلى الحذف ومن بين أو اشتهر خبره ويغني متعلق باشتهر وكثيرا
نعت لمصدر محذوف ويحتمل أن يكون حالا من الضمير في اشتهر ثم أشار إلى الثالث بقوله
وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب ؛ كمثل أما أنت برا فاقترب ؛ يعني أن كان
تحذف بعد أن ويعوض منها ما وفهم من قوله تعويض ما عنها أنها لا يحذف اسمها معها
وتعويض مبتدأ ومن بيان إلى ما ارتكبه خبره وبعد متعلق بتعويض ومثله
بقوله أما أنت برا فاقترب والتقدير لأن كنت برا فاقترب فحذفت كان وعوض منها ما فانفصل
الضمير ... كان متصلا بها وحذف أيضا الجار لأن حذفها مع أن ... وبان في قوله أما أنت
اسم كان المحذوفة وبرا خبرها ثم قال ؛ ومن مضارع لكان منجزم ؛ تحذف نون
وهو حذف ما التزم ؛ أي إذا دخل الجازم على مضارع كان وهو يكون سكنت نونه وحذفت
الواو لالتقاء الساكنين فيقول لم يكن ويجوز بعد ذلك حذف نونه لشبهها في العلة
والكثرة الاستعمال فيقول لم يك زيد قائما ومذهب سيبويه أنها تحذف قبل التحرك كما قال

كالمثال الشعر وقبل الساكن كقوله لم يك الحق سوى أن هاجه رسم
دار قد تعفى بالسرار ؛ ومذهب سيبويه أنه لا يجوز حذفها قبل الساكن وهم
من الخلاف والناظم أنه ... لمذهب يونس وقوله ومن حذف ما التزم أنه لا يلزم حذف
بل هو جائز ومن مضارع متعلق بتحذف ولكان في موضع صفة لمضارع ومنجزم نعت ثاني
وحذف ونائبه ومبتدأ وما بعده صفة تحذف ما ولا ولات
وإن المشبهات بليس أنا بطين الحروف
من باب كان وأن كان عملها كعملها والحق الأمر حروف أخرى وقيل أفعال فقوله
إعمال ليس أعملت ما دون إن ؛ مع بقا النفي وترتيب زكن ؛ ما
النافية من الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال فقياسها أن لا تعمل وعلى ذلك أهملها بنو
تميم على الأصل وأما أهل الحجاز فأعملوها عمل ليس لشبهها بها في نفي الحال ورفعها
كان عملها على خلاف الأصل ذكر هنا في عملها أربعة شروط الأول أن لا يزاد بعدها إن
وهو المنبه عليه بقوله دون إن نحو ما إن زيد قائم الثاني أن لا يدخل بنفيه عن النفي
الثاني بقاء النفي فلو بطل النفي لم تعمل نحو ما زيد إلا قائم وهو المنبه عليه بقوله
مع بقا النفي الثالث أن لا يتقدم خبرها على اسمها فلو تقدم لم تعمل نحو ما
قائم زيد وهو المنبه عليه بقوله وترتيب زكن أي علم والترتيب هو تقدم الاسم على
الخبر الرابع أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور فلو كان
ظرفا أو مجرورا جاز التقديم وهو المنبه عليه بقوله ؛ وسبق حرف جر أو ظرف
كما ؛ بي أنت معنيا أجاز العلما ؛ يعني أن معمول الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا
جاز تقديمه على اسمها للتوسع في الظروف والمجرورات نحو ما في الدار زيد جالسا
وما عندك عمرو مقيما وفهم منه أنه إذا كان غير ظرف أو مجرور امتنع تقديمه فلا يجوز
النصب بعد تقديمه نحو ما طعامك زيد آكل الشرط الرابع قال